خطة إعلامية للمرحلة القادمة ومن إعلام ناقل إلى صانع للحدث

مجلس الوزراء يناقش تخزين المشتقات النفطية والكشف على خزانات الوقود ومحاسبة المقصرين

| الوطن

استعرض مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس البيان الوزاري بصيغته النهائية قبل عرضه أمام مجلس الشعب والمحاور الأساسية التي تضمنها على المدى القصير والمتوسط والإستراتيجي والبرامج التنفيذية والإطار الزمني المحدد للتنفيذ.

واستعرض المجلس ورقة عمل حول السياسة الإعلامية قدمها وزير الإعلام الدكتور يطرس حلاق تتضمن خطة الوزارة للمرحلة القادمة، حيث أبدى مجلس الوزراء الدعم الكامل للوزارة بهدف تمكين الإعلام ليكون في تفاصيل عمل جميع المؤسسات والحرص على تقديم المعلومة بأسلوب مهني والانتقال من الإعلام الناقل للحدث إلى الإعلام المشارك في صنع الحدث من خلال تسليط الضوء على خطط الوزارات بدءاً من التخطيط حتى التنفيذ.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الصندوق الوطني لدعم القطاع الصحي في وزارة الصحة بهدف رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوفير الموارد اللازمة ودعم العاملين في القطاع الصحي، وطلب من وزارتي المالية والاقتصاد تأمين الأدوية النوعية وأدوية الأمراض المزمنة بكميات كافية لتلبية حاجة المشافي والمراكز الصحية.

واعتمد المجلس الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية بهدف جعل الخدمات العامة رقمية شاملة ومتكاملة.

كما استمع إلى عرض قدمه وزير الكهرباء حول واقع تخزين المشتقات النفطية لدى الجهات التابعة للوزارة وإجراءات السلامة ذات الصلة.

وأكد المهندس عرنوس على الجهات المعنية الاستمرار بضبط الأسواق ومراقبة الأسعار وجودة ونوعية المواد وتقديم تقرير أسبوعي لمجلس الوزراء عن واقع الأسواق والمخالفات، وطلب من الجهات المعنية الكشف المستمر على الحالة الفنية لخزانات الوقود الكبيرة وإجراء الصيانات الدورية لها ومحاسبة المقصرين، مشدداً على متابعة المشروعات والعقود المنفذة مع الدول الصديقة وتذليل أي عقبات أمام إنجازها بالمدة الزمنية المحددة، واستكمال تنفيذ المشاريع التي تم إطلاقها في مجال استصلاح الأراضي لتكون في الخطة الزراعية للموسم القادم.

واستمع مجلس الوزراء إلى عرض قدمه وزير التربية حول الترتيبات المتخذة استعداداً للعام الدراسي الجديد ومنها الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا خلال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وتتضمن المباشرة بإعطاء اللقاح للكوادر التدريسية وتأمين ماسحات حرارية لجميع المدارس وتعقيمها بشكل دوري ونشر التوعية بين التلاميذ.

وناقش المجلس مشروع قانون بتصديق اتفاقية تعاون في مجال السياحة بين سورية وأبخازيا، ووافق على توريد آليات هندسية لصالح المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي.

وزير «التموين»: هناك إرباك بالأسعار والسبب غلاء أجور النقل وندرة الوقود

ربط معلوماتي بين الجمارك والوزارة لمعرفة بكل لحظة ماذا دخل إلى سورية من البضائع

| هناء غانم

في تصريح خاص لـ«الوطن» أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أنه لا يمكن أن نقوم بحملة عشوائية على الأسواق والأسعار وأنا مع سياسية ضبط الأسواق والأسعار قدر الإمكان خطوة خطوة بشكل مدروس.

لم ينف الوزير أنه لدينا إرباك بالأسعار بسبب غلاء أجور النقل وندرة الوقود ولاسيما إن كان لدينا بالأمس عدة سيارات كان من المفترض أن تشحن لعدة محافظات ولم يكن لديهم مخصصات لكن تمت معالجة الموضوع مع وزير النفط الأمر الذي ينعكس سلباً على أسعار السلع والمواد.

الشيء الوحيد الذي ارتفع سعره بشكل حقيقي ومن مصدره هو «البن» من البرازيل علماً أنه لدينا شحنات كبيرة من البن في سورية على السعر القديم وسوف نحاول الحفاظ عليها ومنعها من الاحتكار.

وكشف عن وجود ربط بشبكة الكومبيوترات بين الجمارك والوزارة لمعرفة بكل لحظة ماذا دخل إلى سورية من البضائع ولننتهِ من حجة رفع الأسعار بسبب ارتفاع أسعار البضائع مؤكداً أنه بهذا الربط نستطيع أن نكشف إذا كانت البضائع جديدة أم قديمة وبالتالي يتم ضبط السوق علماً أنه لا يمكن أن ننكر أن هناك بعض حالات الاحتكار لكن الوزارة من خلال جولاتها المستمرة استطاعت الدخول إلى الكثير من المحلات وتم التوجه بألا تكون الجولات على المحلات الصغيرة فقد بل على المستوردين والموزعين الكبار والمستودعات وبالفعل تم ضبط الكثير من الكميات من السكر والجوز الذي تبين أنه يكفي سورية لمدة سنة لافتاً إلى أنه سيتم طرحه بالأسواق عن طريق مؤسسة التدخل الايجابي وبالمقابل هناك دوريات تموين مقيمة عند بعض المستوردين للإشراف على الشحن ولدينا تقرير على مدار الساعة بعد السيارات التي تم شحنها من جميع المواد وحسبما هو موجود هناك كميات كبيرة يتم شحنها.

رأى أنه لا داعي لرفع أسعار السكر ومن خلال جولاته بالأمس على سوق الهال أكد الوزير أنه لم يكن هناك أي كيلو سكر نتيجة الاحتكار في حين اليوم هناك عشرات الأطنان تم طرحها من المحتكرين.

«المركزي» يقرّ محددات جديدة لتمويل المستوردات

الحلاق: يدفع لاحتكار عمليات الاستيراد لكنه يسهم في استقرار سعر الصرف فهو الدواء (المر)

| عبد الهادي شباط

أقر مصرف سورية المركزي خطة تموّل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك من المواد المسموح باستيرادها بغاية وضعها بالاستهلاك المحلي من حساب المستورد المفتوح بالقطع الأجنبي لدى أحد المصارف العاملة في سورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفق الأنظمة النافذة ذات الصلة، وذلك سواء تمت عملية الاستيراد بموجب اعتمادات مستندية أم بموجب مستندات تحصيل مستحقة لدى الإطلاع أم مؤجلة الدفع أم مستندات مقرونة بشرط الدفع المسبق أو بيع القطع الأجنبي للمستورد عن طريق المصارف العاملة في سورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي أو بيع القطع الأجنبي للمستورد عن طريق إحدى شركات الصرافة العاملة ضمن إطار عمل اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء أو من حسابات المستورد في الخارج.

وشدد القرار على أن تلتزم الأمانات الجمركية بعد تخليص البضائع الواردة على إجازة/ موافقة الاستيراد إلا بعد تقديم المستورد الثبوتيات اللازمة.

وترسل الأمانة الجمركية المعنية صورة طبق الأصل عن جميع الوثائق مع نسخة إجازة الاستيراد رقم ٧ إلى فرع المصرف المركزي المعني أصولاً. وأنه – يتم تخليص البضائع لدى الأمانة الجمركية بعد أن يقوم المستورد بتقديم وثيقة مصرفية صادرة على سبيل الحضر عن أحد المصارف المرخصة العاملة خارج سورية تؤكد تسديد قيمة البضائع المستوردة من حساب المستورد بالخارج المفتوح لدى المصرف المذكور أو من حساب شركة يعتبر المستورد شريكاً أو مؤسساً فيها مفتوح لديه مع تقديم الوثائق التي تؤكد ذلك.

وتلتزم شركات الصرافة التي تقوم ببيع القطع الأجنبي بتزويد مصرف سورية المركزي خلال مدة ٥ أيام عمل من نهاية كل شهر ميلادي بنسخة عن جميع بيانات عمليات بيع القطع الأجنبي المنفذة عن طريقها خلال الشهر. ولا تطبق أحكام هذا القرار على البضائع المستوردة التي صدرت بوالص الشحن الخاصة بها قبل تاريخ صدوره. وتلتزم فروع المصرف المركزي بتدقيق إجازات/ موافقات الاستيراد والتحقق من مدى الالتزام بإبراز الوثائق التي تؤكد مصدر تمويلها قبل طبها أصولاً.

وفي حال عدم التزام شركة الصرافة المعنية بتزويد مصرف سورية المركزي بالنموذج المطلوب أصولاً يفرض على شركة الصرافة بدل تسوية مقداره ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية. وفي الحالات تتم فيها مخاطبة شركة الصرافة المعنية لتصحيح البيانات المقدمة من قبلها، تلتزم الشركة المعنية بتزويد مصرف سورية المركزي، مديرية العلاقات الخارجية بالبيانات المصححة ضمن المهلة المحددة بكتاب المخاطبة المذكور ويفرض على الشركة التي لم تلتزم بتصحيح البيانات وفق المطلوب بدل تسوية مقداره (١٠٠,٠٠٠) ل. س فقط. وكذلك تلتزم شركات الصرافة بتحويل بدلات التسوية الواجبة خلال مهلة يومي عمل من تاريخ مطالبتها بذلك بموجب كتاب رسمي صادر عن مصرف سورية المركزي- مديرية العلاقات الخارجية وذلك إلى حساب بدلات تسوية مترتبة على شركات الصرافة بالليرات السورية لقاء عمليات تمويل المستوردات، يفتح لدى مصرف سورية المركزي- فرع دمشق، وتقوم مديرية العلاقات الخارجية لدى مصرف سورية المركزي بتحصيل بدل التسوية الواجب بأسلوب التحصيل الإداري المباشر باقتطاعه من حساب شركة الصرافة الجاري المفتوح لدى مصرف سورية المركزي في حال عدم التزامها بتسديد بدل التسوية المترتب ضمن المهلة المحددة، ويتم التصرف به وفق القرارات النافذة ذات الصلة. واعتبر القرار كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعرض المستورد المخالف إلى الملاحقة بجريمة غسل الأموال ومخالفة تهريب وسائل الدفع بالعملات الأجنبية إلى خارج القطر وأن هذا القرار نافذ من تاريخ اليوم التالي لصدوره (٢٠٢١/٨/٣١) وحتى نهاية شباط من العام المقبل ٢٠٢٢.

وفي تصريح لعضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق اعتبر أن هذا القرار من شأنه أن يخرج العديد من التجار والصناعيين من نشاطهم الاقتصادي بسبب عدم قدرتهم على تحقيق المحددات والمعايير التي اشتملها قرار مصرف سورية المركزي لتمويل المستوردات وبالتالي يسهم في تعزيز حالة النفور في السوق من بعض المستوردين الذين لديهم القدرة من تحقيق محددات تمويل المستوردات الجديدة وبالتالي حالات احتكار لعديد من المستوردات من بعض التجار وهو ما يسهم غالباً في رفع أسعار هذه المستوردات، على التوازي لتراجع معدل المستوردات بسبب العقوبات الاقتصادية المطبقة على البلد وصعوبة التحويلات المالية وما تسببه هذه العقوبات من ارتفاع تكاليف النقل والشحن يضاف إليها التعقيدات التي فرضها انتشار فيروس كورنا وتدنّي تدخل المواطن السوري لكنه في المقابل اعتبر أن هذا القرار طعمه (مر) لكنه ربما يكون جزءاً من (الدواء) لجهة الحفاظ على القطع الأجنبي وتنظيم استهلاكه بما يسهم في حالة استقرار سعر صرف الليرة الذي يأتي صدارة أولويات السياسات النقدية والمالية حالياً وذلك بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية والنقدية التي يمر بها البلد.

٦٣ مستثمراً تقدموا لبرنامج إحلال بدائل المستوردات

مديرة السياسات في وزارة الاقتصاد لـ«الوطن»: طلبات من مصنعي حليب أطفال وأجهزة طبية وأسمدة

| رامز محفوظ

أكدت مديرة السياسات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية غالية عبيد في تصريح خاص لـ «الوطن» أن النتائج المحققة من برنامج إحلال بدائل المستوردات لا تقتصر على المشاريع الجديدة، وإنما هناك مشاريع أخرى إما متضررة أو متوقفة عن العمل أو بحاجة إلى تطوير تتم متابعتها من خلال برنامج دعم أسعار الفائدة، كما هي المتابعة الدائمة في إطار برنامج إحلال بدائل المستوردات.

وأوضحت بأن النتائج المحققة تعكس سعي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والانتقال إلى اقتصاد منتج مبني على تعزيز الإنتاج وتأمين مستلزماته وتنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف فاتورة الاستيراد.

وكانت قد بينت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تقرير حصلت «الوطن» على نسخة منه أن عدد المستثمرين المتقدمين للاستفادة من برنامج إحلال بدائل المستوردات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وصل إلى ٦٣ مستثمراً للاستفادة من المزايا التي يقدمها البرنامج من تخفيض الرسوم الجمركية وتكاليف الحصول على التمويل لتنفيذ صناعاتهم حيث تتحمل الدولة نسبة ٧ بالمئة من سعر الفائدة المحدد على القروض التي تمنح.

وأوضحت الوزارة أن طلبات المستثمرين توزعت بين الصناعات النسيجية وتصنيع الأجهزة والأدوات الطبية والإسمنت واللاصق والخميرة والبنتونايت «طين غيرتقي» وحليب الأطفال الرضع وإعادة تدوير البطاريات والألواح الزجاجية والأحذية والأنعال والنشاء والقطر الصناعي والفرانيت والملح الدوائي وصناعة السيلكا والخشب البلاستيكي والأسمدة والأدوية البيطرية والمبيدات الزراعية.

وأشارت الوزارة إلى تخصيص ١٢ مشروعاً بالبرنامج ويجري العمل على إعطاء الترخيص لحوالي ١٠ مشاريع ومتابعتها وتخصيصها ضمن المدن والمناطق الصناعية تباعاً والتنسيق مع الجهات المعنية ولاسيما وزارة الإدارة المحلية والبيئة لمعالجة أي إشكالات إدارية وتذليل العقبات التي قد تعترض أي إجراء.

ولفتت الوزارة إلى أن برنامج إحلال بدائل المستوردات من البرامج التنموية المؤثرة بشكل مباشر في العملية الإنتاجية ويستحوذ على اهتمام قطاع الأعمال والمنتجين والصناعيين الراغبين في الاستثمار أو إعادة تشغيل منشآتهم وتوسيعها وصولاً إلى الاعتماد على الذات وبناء صناعة أكثر متانة على المدى المتوسط والبعيد من خلال تخفيف فاتورة استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محلياً وتحقيق الاكتفاء الذاتي ببعض المواد وإيجاد فرص استثمارية.

«البصل» تدرس البرغل

الحموي لـ«الوطن»: ١٦ مليون ليرة مبيعات الشركة خلال سبعة أشهر

| هناء غانم

أكد مدير عام شركة تجفيف البصل باسل الحموي أن الشركة أصدرت قراراً جديداً بتسعير مادة البصل بناء على دراسة سعرية متوازنة للكلفة الحقيقية بعد رفع الأسعار حيث تم رفع سعر الاستلام للكلغ الواحد أرض الشركة بـ٤٢٥ ل.س استطعنا من خلاله إعادة بناء جسر الثقة بين المزارع والشركة، لكون الشركة هي الضامن الحقيقي لهم بهامش ربح جيد ويضمن توريد المادة وعدم تهريبها للسوق الحرة كما كان يحدث في الأعوام السابقة وبالتالي يشجع المزارعين على التعاقد وبالتالي تحقيق الخطة الإنتاجية المعتمدة على خطة زراعية متكاملة حيث استطعنا إعادة تكوين مخزون الشركة من جديد وباشرت الشركة بعمليات الاستلام اعتباراً من ٢٠٢١/٨/٢٦.

وأشار مدير عام الشركة إلى أنه تم الطلب من مدير كهرباء حماة من أجل تأمين دعم لاستثناء الشركة من برنامج التقنين فقط خلال موسم تصنيع البصل خلال شهر أيلول لكون مجموعة التوليد قديمة وغير مؤهلة للعمل لفترات طويلة ولكون أي توقف غير محسوب بعد الإقلاع من شأنه أن يكلف الشركة خسائر مالية كبيرة إضافة لارتفاع التكلفة الكبيرة من مازوت وملحقاته وتضرر العملية الإنتاجية بالكامل في حال عدم تأمين الكهرباء.

وأضاف: إن الشركة تقوم بالتدخل الإيجابي في السوق من أجل دعم المستهلك مباشرة وضمان سعر متوازن يضمن حمايته من جشع بعض التجار وفي تأمين الحاجات الأساسية له. لافتاً إلى أنه تم إدخال أصناف جديدة للشركة حيث قمنا بتجربة زراعة القليفلة والزعتر وتنفيذ الخطة الإنتاجية مما يغني حاجتنا الوطنية وخاصة من حيث الإقلاع مجدداً بتجفيف وتصنيع البصل بعد أن تجاوزنا عقبة التوريد وفرق السعر بين الشركة والسوق وبعد إعادة كسب ثقة المزارع وبعد أن قمنا بجميع تجهيزات الصيانة للخطوط والمراجل وتأمين المحروقات والخطوط وتعطل بعضها المتكرر إضافة إلى عدم وجود آلية للخدمة الضرورية للحوالات الزراعية والتسويقية وتأمين مستلزمات الإنتاج كذلك تعاني الشركة من عدم وجود خط كهرباء خاص بها معفى من التقنين من شأنه تأمين الاستمرار بالعمل بشكل دائم وتقليل الكلفة الناتجة عن الاعتماد على المولدات من خدمات وغيرها وأيضاً زيادة الطاقة الإنتاجية والأهم هو النقص الكبير في العمالة الدائمة في الشركة إضافة إلى التضرر الكبير في المستودعات ودمار بعضها بالكامل وعدم ترحيل مخلفات الحرب بجميع أنواعها رغم المراسلات المتكررة حتى تاريخه.

نأمل هذا العام في أن نوفق بتأمين وتنفيذ الخطة الإنتاجية مما يغني حاجتنا الوطنية وخاصة من حيث الإقلاع مجدداً بتجفيف وتصنيع البصل بعد أن تجاوزنا عقبة التوريد وفرق السعر بين الشركة والسوق وبعد إعادة كسب ثقة المزارع وبعد أن قمنا بجميع تجهيزات الصيانة للخطوط والمراجل وتأمين المحروقات والخطوط وتعطل بعضها المتكرر إضافة إلى عدم وجود آلية للخدمة الضرورية للحوالات الزراعية والتسويقية وتأمين مستلزمات الإنتاج كذلك تعاني الشركة من عدم وجود خط كهرباء خاص بها معفى من التقنين من شأنه تأمين الاستمرار بالعمل بشكل دائم وتقليل الكلفة الناتجة عن الاعتماد على المولدات من خدمات وغيرها وأيضاً زيادة الطاقة الإنتاجية والأهم هو النقص الكبير في العمالة الدائمة في الشركة إضافة إلى التضرر الكبير في المستودعات ودمار بعضها بالكامل وعدم ترحيل مخلفات الحرب بجميع أنواعها رغم المراسلات المتكررة حتى تاريخه.

الأساسي بطاقة ١٤ طن بخار (أنابيب الرجل) بكلفة ١٢١ مل. إضافة إلى إجراء وتقديم مشروع جدوى اقتصادية لخط آلي لتصنيع البرغل / منتج نهائي/ بطاقة ٥٠٠٠ طن سنوياً كما يتم دراسة جدوى اقتصادية لخط تجفيف خضار آلي بطاقة ٢-٣ طن. ودراسة أخرى لترميم ٤ مستودعات وإعادة تأهيلها بقيمة ٥٠٠ مليون تقريباً لتكون جاهزة في العملية الإنتاجية لتخزين مستلزمات الإنتاج من قمح وبصل وغيره.

وأوضح أنه تم إجراء صيانة للمرجل الاحتياطي وتجهيزه لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية تم القيام بدراسة مكننة العمل وتطويره بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وتخفيض الكلفة وتحسين القدرة التسويقية ومن هنا قمنا بإصلاح وتجهيز آلة التغليف والتعبئة وهي الآن شبه جاهزة بطاقة ١٠٠٠ كغ/ساعة ليكون للشركة باركود خاص معرف بمنتجها بالشكل اللائق عوضاً عن التغليف والتعبئة اليدوية المعتمدة في الشركة في السابق.

٧٨٦ ألف طن تقديرات إنتاج الحمضيات لهذا الموسم

حمدان: انخفاض إنتاج سورية بنسبة ٢٧ بالمئة بالمتوسط العام لخمس سنوات

| الوطن

بيّن مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة المهندس سهيل حمدان أن تقديرات الإنتاج الأولية حسب الواقع الراهن لموسم الحمضيات٢٠٢١- ٢٠٢٢ وبناءً على التعديلات التي تمت من خلال الجولات الإحصائية الواردة من مديريتي الزراعة في طرطوس واللاذقية تبلغ نحو ٧٨٦٨٨٥ طناً على مستوى سورية منها ٢١٣٦٨٧ طناً في طرطوس و٥٦٣٦٦٥ طناً في اللاذقية، وبمساحة ٤١٥٧٥ هكتاراً مزروعة بحوالي ١٤,٥ مليون شجرة منها ١٣,٩ مليون شجرة مثمرة. ولفت حمدان إلى أن تقديرات إنتاج مجموعة الحامض ١٠٥٩٣٢ طناً وتعادل ١٤ بالمئة من إجمالي إنتاج الحمضيات السورية منها ٦٠ بالمئة في طرطوس، ومجموعة البرتقال ٤٦٥٣٦٢ طناً وتعادل ٦٠ بالمئة من إجمالي إنتاج الحمضيات السورية منها ٨٠ بالمئة في اللاذقية، ومجموعة المندرين ١٦٢٩١٢ طناً وتعادل ٢١ بالمئة من إجمالي إنتاج الحمضيات السورية منها ٧١ بالمئة في اللاذقية، ومجموعة الليمون الهندي (الجريب فروت والبوميلو) ٤٣١٤٧ طناً وتعادل ٦ بالمئة من إجمالي إنتاج الحمضيات السورية منها ٦٧ بالمئة في طرطوس، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يكون صنف البرتقال أبو صرة الأعلى إنتاجاً للموسم الحالي بحوالي ١٨١٢٣٦ طناً يليه البرتقال اليافاوي بنحو ١٣٩٨٠٠ طن، والأقل إنتاجاً الكريفون الملون والأبيض بحوالي ١٠٦٠٠ طن و١٠٨٠٠ طن على التوالي.

وقال حمدان: تم إعادة تقييم الأضرار الناتجة عن الإجهادات اللاإحيائية الناتجة عن العطش بسبب عدم تأمين كميات مياه الري اللازمة لنمو وتطور ثمرة الحمضيات وخاصة في المراحل الحرجة لنمو الثمار وذلك في بعض مناطق زراعة الحمضيات في اللاذقية نتيجة تراجع مخزون السدود هذا العام، مضيفاً: إن أثر التغيرات المناخية أصبح واضحاً على الإنتاج الزراعي عموماً وعلى الحمضيات خصوصاً باعتبارها شجرة معروفة باحتياجها الكبير لعمليات الخدمة والرعاية المختلفة وخاصة الري طول موسم الجفاف الذي يمتد في الظروف الطبيعية لحوالي خمسة أشهر على الأكثر.

وأوضح حمدان أن إنتاج الموسم الحالي انخفض عن المتوسط العام لإنتاج الحمضيات خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٢١ حيث انخفض إجمالي إنتاج اللاذقية بنسبة ٣١,٧ بالمئة وطرطوس بنسبة ١٢,٥ بالمئة، كما انخفض إنتاج سورية بنسبة ٢٧,٣ بالمئة بالمقارنة مع المتوسط العام للسنوات الخمس الماضية.